PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Borsa**
DATE:	**27-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Iran Rearranges International Petroleum Market Order**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Noha Makram**

إيران تعيد ترتيب سوق البترول العالمى

ارتفاع إنتاج طهران يزيد الضغوط على روسيا وفنزويلا ونيجيريا والبحرين وعمان

توقعت وكالة «موديز» للتصنيف الائتمانى، أن يحفز رفع العقوبات عن إيران، إنتاج البترول فى الجمهورية الإسلامية، بما يراكم الضغوط الواقعة على الشئون المالية لمصدرى البترول الآخرين.

وأوضحت الوكالة، فى تقرير لها، أن تقديرات زيادة الانتاج الإيرانى بنحو مليون برميل يوميا فى غضون عام أو عامين، من شأنه أن يؤدى حتما إلى انخفاض الأسعار، وهو ما يقوض الجدارة الائتمانية للمصدرين مع ضعف الملاءة المالية لدول مثل روسيا وفنزويلا ونيجيريا والبحرين وعمان.

وأضافت «موديز»، أن الاتفاقية النووية، التى سوف تسمح لإيران بالوصول إلى نحو 150 مليار دولار من الأصول المجمدة والنظام المالى العالمى، يمكن أن ترفع إنتاج طهران من البترول إلى 4 ملايين برميل يوميا مطلع عام 2017، كما تستطيع إيران بسهولة الإفراج عن 30 مليون برميل من الخزانات العائمة وضخها فى الأسواق العالمية، مما يخفض الأسعار إذا لم يقابل ذلك زيادة فى الطلب.

وذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية فى تقرير لها، أن الزيادة المتوقعة فى الانتاج الإيرانى قد «تلطف» من توقعت وكالة التصنيف الائتمانى السابقة لعام 2016 بارتفاع سعر البرميل بنحو 5 دولارات. ويعانى بالفعل المنتجون المعتمدون على البترول وطأة أسعار الطاقة المنخفضة.

وأوضحت «موديز»، أن الأمر سيستغرق وقتا حتى تتمكن إيران من تعويض قصور الاستثمار واستشهدت الوكالة بما قاله مسئولون إيرانيون، بأن قطاع الطاقة فى حاجة إلى استثمارات بقيمة 230 مليار دولار لإيقاف 5 سنوات من ضعف إنتاج البترول الذى تراجع من 2.5 مليون برميل يوميا فى عام 2011 إلى 1.1 مليون برميل يوميا فى عام 2014.

وتزيد العراق والسعودية، من إنتاجهما فى ظل محاولتهما تعويض أسعار البترول المنخفضة.

كما تمتلك الرياض «ملاءة مالية وافرة» مع احتياطيات نقد أجنبى تساوى حوالى 100% من الناتج المحلى الإجمالى، وبدأت السعودية برنامج الإقراض المحلى من خلال إصدار سندات محلية بقيمة 4 مليارات دولار، مع توقعات بإصدار المزيد من السندات فى ظل استنزاف المملكة لنحو 65 مليار دولار من احتياطياتها المالية للحفاظ على الإنفاق العام.

واضافت «موديز»، أن الأوضاع المالية والخارجية لمنتجى الخليج الآخرين، مثل البحرين وعمان، ستتعافى بوتيرة أبطأ أو تتذهر على نحو أكثر حدة من غيرها مع انخفاض أسعار البترول، ونظرا لأن نصف العائدات المالية فى روسيا تأتى من قطاع الطاقة، فإن التراجع المستمر فى أسعار البترول سيزيد من تقويض العملة والاقتصاد الروسي.

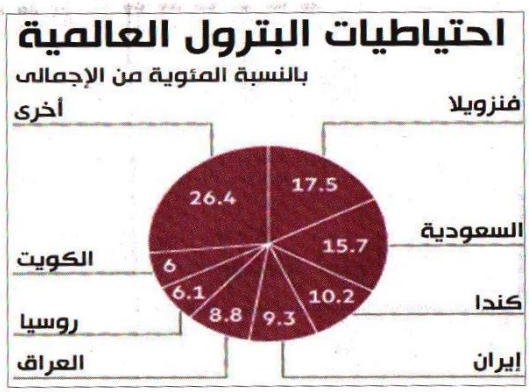

وفى فنزويلا، أدى انخفاض أسعار البترول إلى اتساع فجوة التمويل الخارجى العام الحالي، وستمتد الآثار العام المقبل، مما دفع الحكومة إلى سحب أصولها سريعا، فى حين قد يجبر مزيد من الانخفاض فى أسعار البترول، نيجيريا على الاعتماد على مزيج من تدابير سعر الصرف والسياسة المالية للحد من تأثير تراجع الأسعار على مالية الحكومة.

ورغم ذلك، قالت «موديز» إن عمان والإمارات خصوصا دبى، من الممكن أن يستفيدا من الزيادة الطفيفة فى التجارة الإيرانية، إذ توجد روابط تجارية طويلة الأمد بين دبى وعمان مع الجمهورية الإسلامية التى من الممكن أن ينتج عنها استئناف ازدهار الاستثمار والتجارة الإيرانية.

وتحمل الاتفاقية أيضا تأثيرات أمنية من شأنها أن تؤثر على الشرق الأوسط، إذ تقلل الاتفاقية من مخاطر حصار إيران لمضيق هرمز، وتعطيل صادرات بترول الخليج. ولكن «موديز» أثارت المخاوف من أن وصول إيران إلى التمويل مجددا، يمكن أن ينتج عنه زيادة دعمها لجماعات الوكالة فى لبنان واليمن وسوريا.

وأفاد تقرير الوكالة، أن الاتفاقية قد تصعّد المخاطر الجيوسياسية ولاسيما لأن السعودية، المنافس الاقليمى لإيران، تتبع نهجا أكثر حزما فى سياستها الخارجية، كما اتضح فى الحملة الجوية الأخيرة التى قادتها فى اليمن.

نهى مكرم